حكاية قول المخالف الموافق للحق عند أهل السنة والجماعة

The story of the sayings of the oppositionist that conform with the righteous path according to Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah

https://aif-doi.org/AJHSS/107401

د. عبد الله بن أحمد آل غنيم الغامدي*

*أستاذ المشارك - قسم العقيدة

كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القري

الملخص:

يهدف هذا البحث إلي بيان وسطية أهل السنة وتجردهم في حكايتهم لقول المخالف الموافق للحق، وتأصيل مسلكهم هذا وبعض تطبيقاته، وأن هذه الحكاية لا تقتصر على مجرد الإقرار بالحق الذي في قول المخالف لهم، بل إن فيها الإنكار لما في قوله من مخالفة، وأنهم في طريقتهم لحكاية قول المخالف الموافق للحق، موافقون للكتاب والسنة والفطرة الصحيحة، وأنهم يحتجون على المخالف بالحق المذكور في كلام أئمته ومتقدمي مذهبه المتابع لهم.

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها:

1- تعدد خصائص منهج أهل السنة والجماعة.

2- صحة منهج أهل السنة والجماعة في تلقي المقالة والإخبار عنها فلا يردون كل قول ولا يقبلون إلا الموافق للحق.

3- تجرد أهل السنة والجماعة وبعدهم مما وقع فيه أهل البدع من التعصب واتباع الاهواء.

4- حكاية أهل السنة والجماعة للحق الذي في كلام المخالف لا يقتصر على مجرد الإقرار بالحق الذي فيه، بل إنكار ما فيه من مخالفة.

5- موافقة أهل السنة والجماعة في طريقتهم بحكاية قول المخالف الموافق للحق للكتاب والسنة والفطرة الصحيحة.

6- احتجاج أهل السنة والجماعة على المخالف بالحق المذكور في كلام أئمته ومتقدمي مذهبه المتابع لهم.

7- دراية أهل السنة والجماعة بالمقالات وقائليها، وأمانتهم في نسبتها وعزوها إليهم.

الكلمات المفتاحية: قول المخالف – قبول الحق – أهل السنة – المصالح.

Abstract

This research aims to explain the moderation of the Sunnis and their impartiality in their story of the sayings of the oppositionist that conform with the righteous path and the rooting of their behavior, and some of its applications. This story is not limited to the mere acknowledgment of the rights in the statments of those who oppose them. In fact, it also contains a denial of the violations found in their speech, and that they are in the middle of narrating the oppositionist's statements that conform with the righteous path

ISSN : 2410-1818

according to the book, the Sunnah, and the correct instinct, and that they argue against the violations of the truth mentioned in the words of his imams and the forerunners of his doctrine that follow him.

Research method: inductive method and analytical method.

Results:

1. The multitude of characteristics of the methodology of Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah.
2. The correct approach of Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah in receiving the article and informing about it as they do not reject every saying and do not accept any sayings that do not conform with the righteous path.
3. Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah and those after them are stripped of what the people of the fads have fallen into, from intolerance and following desires.
4. Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah's speech is not limited to the mere acknowledgment of the rights in the statements of those who oppose them. In fact, it also contains a denial of the violations found in their speech.
5. The approval of Ahl al-Sunnah Wal-Jama'ah of their way by narrating the oppositionist's statements that conform with the righteous path according to the book, the Sunnah, and the correct instinct
6. The protest of Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah against the oppositionist of the righteous path mentioned in the words of his imams and the forerunners of his doctrine who follow them.
7. Ahl Al-Sunnah Wal-Jama'ah's familiarity with the articles and those who said them, and their honesty in attributing them to those who said them.

Keywords: sayings of the oppositionist - accepting the righteous path - Sunnis - interests.

المقدمة

الحمد لله الذي فضل هذه الأمة على الأمم، وخصها بما لم تخص به غيرها من الهدي والسنن، وهدى أهل السنة من بين سائر الطوائف لأقوم الأعمال في العقائد والأخلاق وسائر الأبواب..

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أدى الرسالة، ونصح للأمة، وحثها على أكمل المسالك وأتم السبل، فكان خير أسوة وقدوة للبشر وعلى آله وصحبه خير من اقتفى أثره، وتمثل نهجه وعدل أما بعد..

ISSN : 2410-1818

فإن العدل والإنصاف والتجرد عن الأهواء من الأخلاق والخصال الكريمة التي تميز بها أهل السنة والجماعة عن غيرهم من الفرق في هذه الأمة ليس مع القريب والموافق فحسب، بل مع البعيد المخالف كذلك.

وإن مما اتصف به منهج أهل السنة والجماعة في تلقي المقالات والإخبار عنها هو النظر إلى ذات المقالة وعدم الالتفات إلى قائلها، فما كان منها موافقا للحق قبلوه وحكوه، ونسبوه لقائله حتى وإن خالفهم في غيرها من الأبواب، وما أنكره الكتاب والسنة ردوه على قائله كائنا من كان..

لهذا أردت دراسة هذا المسلك تحت عنوان: (حكاية قول المخالف الموافق للحق عند أهل السنة).

مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث في توهم عدم إنصاف أهل السنة والجماعة في تلقي المقالات والإخبار عنها مع غيرهم من الفرق في هذه الأمة المخالفين لهم، وحكايتها ونسبتها لهم، وتوهم البعض قبول أهل السنة والجماعة المطلق لقول المخالف.

أهمية البحث:

ورغبةً في الإسهام في إبراز بعض خصائص منهج أهل السنة والجماعة، بذكر طريقتهم في تلقي قول المخالف الموافق للحق والإخبار به، دون النظر إلى اعتبار آخر. أردت دراسة ذلك خلال هذا البحث، لتأصيل مسلكهم هذا، وبيان موافقة منهجهم للكتاب والسنة والفطرة الصحيحة، ومجانبتهم لمسالك المخالفين، وإظهار وسطيتهم ببيان دقتهم وعدم قبولهم المطلق لقول المخالف، والوقوف على بعض المصالح والحكم المترتبة على طريقتهم في حكايتهم لهذا القول.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي في استقراء النصوص من الكتاب والسنة وأقوال أهل السنة والجماعة الواردة في قبول الحق من أي جهة جاء وبيان دلالاتها واستخراج المصالح والحكم من منهجهم وطريقتهم في حكاية قول المخالف.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الرغبة في الإسهام في إبراز بعض خصائص منهج أهل السنة أهل السنة، بذكر طريقتهم في تلقي قول المخالف الموافق للحق والإخبار به، دون النظر إلى اعتبار آخر.

2- تأصيل مسلك أهل السنة والجماعة في قبولهم لقول المخالف الموافق للحق، ونقلهم لكلامه، وبعض تطبيقاتهم.

ISSN : 2410-1818

3- بيان موافقة منهج أهل السنة والجماعة للكتاب والسنة النبوية الشريفة والفطرة الصحيحة، ومجانبتهم لمسالك المخالفين وطرائقهم في ذلك.

4- إظهار وسطية أهل السنة والجماعة بتوضيح دقتهم وعدم قبولهم المطلق لقول المخالف.

5- الوقوف على بعض المصالح والحكم المترتبة على حكاية أهل السنة والجماعة لهذا القول.

إجراءات البحث:

1- عزو الآيات إلى سورها.

2- تخريج الأحاديث من مظانها من كتب السنة، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإن كان في غيرهما من الكتب الستة اكتفيت بتخريجه منها كذلك، وإن كان في غيرها من كتب السنة خرجته منها مع عدم التوسع، وذكر كلام المحدثين في تصحيحه أو تضعيفه.

3- الترجمة للأعلام الغير مشهورين.

4- شرح الألفاظ الغريبة إن وجدت.

5- التعريف بالطوائف والفرق التي تحتاج إلى تعريف.

الدراسات السابقة:

لم أجد من خلال البحث دراسة مفصلة عن موضوع الدراسة، وإن وجد في بعض الدراسات كلاما عاما وقليلا كما في كتاب (فقه قواعد الائتلاف قواعد التعامل مع المخالفين بالإنصاف) لمحمود محمد الخزندار، دار طيبة للنشر والتوزيع، فقد اعتنى بذكر قواعد وأصول عامة في الإنصاف يتم من خلالها تحقيق مقصد الائتلاف ولم يتطرق لحكاية قول المخالف الموافق للحق إلا من خلال إشارات يسيرة في مواضع محدودة، كما في صفحة ٨٤، ٩١، ٩٨، ٩٩ وبعض هذه الإشارات لا تتجاوز كلمات..

وفي الدراسة موضوع البحث تأصيل لمسلك أهل السنة والجماعة في قبولهم لقول المخالف الموافق للحق، وبعض تطبيقاتهم، وإبراز وسطيتهم ودقتهم في ذلك بعدم قبولهم المطلق لقول المخالف، وذكر بعض الحكم المترتبة على حكايتهم لقول المخالف الموافق للحق.

خطة البحث: يشتمل البحث علي:

مقدمة، وفيها ذكر أهمية البحث، مشكلته، ومنهجه، وأسباب اختيار الموضوع، وإجراءاته، وخطته.

المبحث الأول: النصوص الواردة في قبول الحق من أي جهة جاء.

المبحث الثاني: أقوال أهل السنة والجماعة في قبول الحق من كل من جاء به.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: أمثلة لحكاية أهل السنة والجماعة قول المخالف الموافق للحق.

المبحث الرابع: المصالح المترتبة على حكاية أهل السنة والجماعة قول المخالف الموافق للحق.

الخاتمة: تشمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: النصوص الواردة في قبول الحق من أي جهة جاء:

الحق يقبل من أي قائل لكونه موافقا للدليل، بغض النظر عن الموالي أو المعادي، والموافق أو المخالف، قال تعالى: {فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ} [سورة البقرة:213].

قال الإمام ابن جرير رحمه الله: "يعني جل ثناؤه بقوله "فَهَدَى ٱللَّهُ" فوفق الله الذين آمنوا، وهم أهل الإيمان بالله وبرسوله محمد صلى الله عليه وسلم، المصدقين به، وبما جاء به أنه من عند الله، لما اختلف الذين أوتوا الكتاب فيه. وكان اختلافهم الذي خذلهم الله فيه، وهدى له الذين امنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم لإصابته "الجمعة "ضلوا عنها، وقد فرضت عليهم كالذي فرض علينا" [(1)]. وفي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: "اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم"[(2)].

قال ابن القيم رحمه الله: "فمن هداه الله سبحانه إلى الأخذ بالحق حيث كان، ومع من كان، ولوكان مع من يبغضه ويعاديه، ورد الباطل مع من كان، ولوكان مع من يحبه ويواليه، فهو ممن هدى الله لما اختلف فيه من الحق "[(3)].

وقال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨} [سورة المائدة:8].

---

(1) جامع البيان، (351/2). وقد جعل اليهود ذلك اليوم السبت والنصارى الأحد، كما في الحديث «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله، فالناس لنا فيه تبع اليهود غدا، والنصارى بعد غد» أخرجه البخاري، (١/٢٩٩)، كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، ح (836)، ومسلم (٢/585)، كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، ح (855)، وذكر مثله القرطبي في تفسيره (3/ 23)، وابن كثير أيضا في تفسيره، (1/ 434).

(2) أخرجه مسلم، (534/1)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ح (770).

(3) الصواعق المرسلة، (516/2).

ISSN : 2410-1818

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "أي لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم، بل استعملوا العدل في كل أحد صديقا كان أوعدوا ؛ ولهذا قال:{ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ }ومن العدل فيهم قبول ما عندهم من الحق."[4]

وقد ساق القرآن الكريم كلام بلقيس - وقت كفرها - ثم وافقها عليه، قال تعالى: {قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗ} قال تعالى: {وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ}[سورة النمل:34].

قال الإمام ابن جرير رحمه الله: "يقول تعالى ذكره: وكما قالت صاحبة سبأ تفعل الملوك إذا دخلوا قرية عنوة وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"[5].

ولما دل الشيطان أبا هريرة رضي الله عنه إلى آية الكرسي لتكون له حرزا من الشيطان، وذلك مقابل فكه من الأسر، قال له النبي صلى الله عليه وسلم "صدقك وهو كذوب"[6].

وفي حديث قتيلة بنت صيفي الجهني[7]: "أتى حبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد: نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، فقال صلى الله عليه وسلم: سبحان الله ! وما ذاك؟ قال: تقولون إذا حلفتم: والكعبة، قالت: فأمهل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم قال: إنه قد قال، فمن حلف فليحلف برب الكعبة، قال: يا محمد نعم القوم أنتم لولا أنكم تجعلون لله ندا، قال: سبحان الله ! وما ذاك؟ قال: تقولون: ما شاء الله وشئت، قالت: فأمهل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم قال: إنه قد قال حقاً فمن قال: ما شاء الله فليفصل بينهما بقوله ثم شئت "[8].

---

[4] تفسير القرآن العظيم ٢/ ٥٢٢.

[5] جامع البيان، (9/ 515).

[6] أخرجه البخاري، (4/ 1914)، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، ح (4723).

[7] هي قتيلة بنت صيفي الجهنية، ويقال: الأنصارية، كانت من المهاجرات الأُول، روى عنها عبدالله بن يسار. انظر الاستيعاب، (457/4) أسد الغابة، (378/5)، الإصابة (284/8).

[8] أخرجه أحمد في المسند، (45/ 43)، ح(27093)، والنسائي، (6/7)،ح(3773)، وصححه الألباني انظر: صحيح سنن النسائي، (9/3)، السلسلة الصحيحة (3/ 154-155).

ISSN : 2410-1818

وقد ورد النهي والوعيد عن رد الحق وجحده ودفعه واحتقار أهله وازدرائهم والاستهانة بهم.

فقد روى الإمام مسلم رحمه الله عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر، قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسناً، قال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس"(9).

وفي رواية الترمذي: "ولكن الكبر من بطر الحق وغمص الناس"(10).

وفي رواية الإمام أحمد: "ولكن الكبر من سفه الحق وازدرى الناس"(11).

المبحث الثاني: أقوال أهل السنة والجماعة في قبول الحق من كل من جاء به:

تعددت أقوال أهل السنة والجماعة من السلف ومن بعدهم في التأكيد على مبدأ العدل والإنصاف الحامل على قبول الحق المبني على الدليل من كل من قاله، وإن لم يكن موافقاً لهم في مسائل أخرى، لأن الاعتبار في القبول أو الرد هو الموافقة للدليل أو مخالفته بغض النظر عن القائل.

قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: "اقبلوا الحق من كل من جاء به وإن كان كافرا - أوقال فاجرا - واحذروا زيغة الحكيم، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟ قال: إن على الحق نورا" (12).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "جعل الله لكل أمرٍ بابا، ويسر لكل بابٍ مفتاحاً، فباب العدل الاعتبار، ومفتاحه الزهد، والاعتبار ذكر الموت، والاستعداد بتقديم الأموال، والزهد أخذ الحق من كل أحد قِبَله حَقٌّ، والاكتفاء بما يكفيه من الكفاف، فإن لم يكفه الكفاف لم يغنه شيء"(13).

---

(9) أخرجه مسلم، (93/1)،كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، ح(91).

(10) سنن الترمذي، (4/ 317)، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الكبر، ح (1999)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"، وصححها الألباني انظر: صحيح الترغيب والترهيب (133/3).

(11) مسند الإمام أحمد، (338/6)، ح (3789)، وصحح الحاكم إسنادها، انظر: المستدرك على الصحيحين، (69/1).

(12) أخرجه أبوداوود، (202/4)، كتاب السنة، باب لزوم السنة، ح(4611)، وقال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" المستدرك على الصحيحين،(507/4)، وقال الألباني: " صحيح الإسناد موقوف " صحيح سنن أبي داوود، (121/3).

(13) تاريخ الرسل والملوك، (485/3)، البداية والنهاية، (43/7).

ISSN : 2410-1818

وقد سأل رجل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يوصيه بكلمات جوامع، فكان مما أوصاه به أن قال: ".. ومن أتاك بحق فاقبل منه وإن كان بعيدًا بغيضاً، ومن أتاك بالباطل فارده وإن كان قريباً حبيباً"(14).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والله قد أمرنا أن لا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلاً عن الرافضي قولاً فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل، دون ما فيه من الحق "(15).

وقال رحمه الله: "أصل الفطرة التي فُطر الناس عليها إذا سلمت من الفساد، إذا رأت الحق اتبعته وأحبته"(16).

وحذر الحافظ ابن رجب رحمه الله من عدم قبول الحق ازدراءً واحتقاراً لقائله، فقال: "المتكبر ينظر إلى نفسه بعين الكمال وإلى غيره بعين النقص، فيحتقرهم ويزدريهم، ولا يراهم أهلاً لأن يقوم بحقوقهم، ولا أن يقبل منهم الحق إذا أوردوه عليه"(17). وقال مبيناً أن هدي السلف قبول الحق قاله من قاله وحث أتباعهم على قبوله وإن كان من غيرهم: "كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم، وإن كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم في قبول الحق إذا ظهر في غير قولهم"(18).

ورتب ابن القيم رحمه الله حصول درجة التواضع لمريده على قبول الحق من كل قائلٍ فقال: "ولا تصح لك درجة التواضع حتى تقبل الحق ممن تحب وممن تبغض، فتقبله من عدوك كما تقبله من وليك"(19).

ومما صرح بقبول الحق قائله وإن كان منحرفاً الحافظ الذهبي رحمه الله وقد ترجم لأحد الرواة فقال: "شيعي جلد، لكنه صدوق؛ فلنا صدقه وعليه كذبه"(20).

---

(14) الإحكام في أصول الأحكام، (4/ 186).

(15) منهاج السنة، (2/ 342-343).

(16) مجموع الفتاوى، (15/ 241).

(17) جامع العلوم والحكم، (1/ 257).

(18) الفرق بين النصيحة والتعيير، (8).

(19) مدارج السالكين، (2/ 321).

(20) ميزان الاعتدال، (5/1) والراوي هو: أبان ابن تغلب الكوفي، وقد عقب الذهبي بأنه لم يكن يسب الشيخين، وإن كان يرى أفضلية علي عليهما على مفهوم الشيعي الغالي في عرف وزمان السلف. انظر: ميزان الاعتدال، (6/1).

ISSN : 2410-1818

وقد خاطب الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أحد المعاصرين له حول مضامين كتاب لأحد المخالفين[21] للشيخ الذي طلب منه الاستفسار عن معنى كتاب ذلك المخالف بعبارات يتبين فيها أن الشيخ لا يتعصب ويقبل الحق من كل من جاء به، وأنه يدور مع الحق حيث كان فقال: ".. وأنا أجيبك عن الكتاب جملة، فإن كان الصواب فيه فنبهني وأرجع إلى الحق، وإن كان الأمر كما ذكرت لك من غير مجازفة بل أنا مقتصر فالواجب على المؤمن أن يدور مع الحق حيث دار"[22].

وقال الشيخ محمد رحمه الله أيضاً في معرض تحذيره لبعض منتقديه من الجمود والتقليد موضحاً أن الحق قصده، وأنه يرجع إليه ويقبله إذا كان مع غيره: "ولا خلاف بيني وبينكم أن أهل العلم إذا أجمعوا وجب اتباعهم، وإنما الشأن إذا اختلفوا هل يجب علي أن أقبل الحق ممن جاء به، وأرد المسألة إلى الله ورسوله مقتدياً بأهل العلم؟ أو انتحل بعضهم من غير حجة، وأزعم أن الصواب في قوله؟ فأنتم على هذا الثاني، وهو الذي ذمه الله، وسماه شركاً، وهو اتخاذ العلماء أربابا، وأنا على الأول، أدعو إليه وأناظر عليه، فإن كان عندكم حق رجعنا إليه وقبلناه منكم". [23]

وفي منهج الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في بيان منهجه في التفسير ما يؤكد أن النظر إلى الحق الذي في القول لا إلى ذات القائل دون تعصب لمذهب أو لقول قائل حيث قال: "ونرجح ما ظهر لنا أنه الراجح بالدليل، من غير تعصب لمذهب معين، ولا لقول قائل معين، لأننا ننظر إلى ذات القول لا إلى قائله، لأن كل كلام فيه مقبول ومردود إلا كلامه صلى الله عليه وسلم[24]، ومعلوم أن الحق حَقٌّ ولوكان قائله حقيرًا"[25].

المبحث الثالث: أمثلة لحكاية أهل السنة والجماعة قول المخالف الموافق للحق:

سبق عرض كلام الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من خيار هذه الأمة ممن سار على نهجهم وسلك طريقتهم في الحث على أخذ الحق وقبوله من كل من جاء به، دون الالتفات إلى قائله أو مذهبه، لأن القول على الله تعالى لا يكون إلا بحق وعلم وعدل، فالواجب هو اتباع الحق وموافقته حيث كان.

---

[21] المخالف هو: عبدالله بن عيسى المويس قاضي حريملاء في زمن الشيخ محمد.

[22] الرسائل الشخصية، (130).

[23] المرجع السابق، (258).

[24] عبارة: "كل يؤخذ من كلامه ويترك إلا كلامه صلى الله عليه وسلم " المشهور نسبتها للإمام مالك انظر: السير، (93/8)، ونسبها بعضهم لغيره ممن قبله كابن عباس رضي الله عنه ومجاهد انظر: معجم الطبراني الكبير، (339/11)، جامع بيان العلم وفضله، (925/2- 926).

[25] أضواء البيان، (1/ 3-4).

ISSN : 2410-1818

ومما يؤكد حثهم على ذلك حكايتهم وذكرهم للحق الذي في كلام المخالف والإقرار بما فيه من موافقة الكتاب والسنة، مع إنكار ما فيه من مخالفة لهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ويرون – أي أهل الكلام والبدع - أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السنة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع الذين يردون باطل بباطل، وبدعة ببدعة، ويأمرون - أي أهل السنة - ألا يقول الانسان إلا الحق، لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله تعالى به ورسوله، ولهذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق بل قبلناه ". (26)

وفصّل رحمه الله في طريقة بعض المنتسبين للتصوف لما ذكر شطحاتهم ومن رد كل ما عندهم من حق وباطل، ومن قبل كل ما عندهم فقال: "والصواب الإقرار بما فيها - يعني طريقة بعض المنتسبين للتصوف – وفي غيرها من موافقة الكتاب والسنة، والإنكار بما فيها وفي غيرها من مخالفة الكتاب والسنة ". (27)

وقال ابن القيم رحمه الله بعد أن ذكر بعض شطحات المتصوفة: "وهذه الشطحات أوجب فتنة على طائفتين من الناس، إحداهما حُجبت بها عن محاسن هذه الطائفة، ولُطف نفوسهم، وصدقِ معاملتهم، فأهدروها لأجل هذه الشطحات، وأنكروها غاية الإنكار، وأساؤوا الظن بهم مطلقا، وهذا عدوان وإسراف، فلوكان كل من أخطأ أو غلط، تُرِك جملة، وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم والصناعات، والحكم، وتعطلت معالمها،..- ثم ذكر الطائفة التي قبلت كل ما عند المخالفين - وسماهم معتدين مفرطين، ثم قال: والطائفة الثالثة: وهم أهل العدل والإنصاف، الذين أعطوا كل ذي حق حقه، وأنزلوا كل ذي منزلة منزلته، فلم يحكموا للصحيح بحكم السقيم المعلول، ولا للمعلول السقيم بحكم الصحيح، بل قبلوا ما يقبل، وردوا ما يرد ". (28)

وبيّن شيخ الإسلام رحمه الله أنه ليس كل ما أنكره البعض على الرافضة يكون باطلاً، بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السنة والجماعة ووافقهم البعض - والصواب مع من وافقهم - فقال: "وينبغي أيضا أن يُعلَم أنه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم - أي الرافضة – يكون باطلا، بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السنة ووافقهم بعض، والصواب مع من وافقهم، لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها أصابوا فيها، فمن الناس من يعد من بدعهم الجهر بالبسملة، وترك المسح على الخفين إما مطلقا، وإما في الحضر.. وتسطيح القبور.. ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء

(26) منهاج السنة، (2/ 342).

(27) مجموع الفتاوى، (10/ 82).

(28) مدارج السالكين، (40/2) باختصار.

ISSN : 2410-1818

السنة، وقد يكون الصواب فيها القول الذي يوافقهم، كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم". (29)

وقال رحمه الله عن الأشاعرة: "ومباحثهم في مسألة حدوث العالم والكلام في الأجسام والأعراض هومن الكلام الذي ذمه الأئمة والسلف..، وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدلائل الفاسدة، وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة، ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف". (30)

ومما نقله رحمه الله عن شيوخ الصوفية موافقتهم في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الأولياء حيث قال -بعد أن ذكر من ضل من المتأخرين من المتصوفة ففضل بعض الأولياء على الأنبياء أو بعضهم -: "وشيوخ الصوفية متفقون على تفضيل الأنبياء على الأولياء، كما اتفق على ذلك سائر علماء المسلمين". (31)

كما نقل حكاية اتفاق جميع الصوفية، وأكثر طوائف أهل الكلام على التفريق بين الخلق والمخلوق، وموافقتهم لأهل السنة والجماعة في ذلك فقال: "وأما جمهور أهل السنة المتبعون للسلف والأئمة فيقولون: إن فعل العبد فعل له حقيقة، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله؛ لا يقولون: هو نفس فعل الله، ويفرقون بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول. وهذا الفرق الذي حكاه البخاري في كتاب "خلق أفعال العباد " عن العلماء قاطبة وهو ذكره غير واحد من السلف والأئمة.. وحكاه البغوي عن أهل السنة قاطبة[32]، وحكاه الكلاباذي[33] صاحب "التعرف لمذهب التصوف "عن جميع الصوفية[34]وهو

---

[29] منهاج السنة، (44/1) باختصار.

[30] بيان تلبيس الجهمية، (3/ 536- 538) باختصار.

[31] الصفدية، (248/1)، يقول الكلاباذي عن اتفاق الصوفية على ذلك: "وأجمعوا جميعا أن الأنبياء أفضل من البشر، وليس في البشر من يوازي الأنبياء في الفضل، لا صدّيق ولا ولي ولا غيرهم، وإن جل قدره وعظم خطره". التعرف لمذهب أهل التصوف، (83).

[32] انظر: شرح السنة، (5/ 29).

[33] هو أبوبكر محمد بن إسحاق، ويقال: ابن إبراهيم الكلاباذي البخاري، والأول هوما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، محدث من كبار المتصوفة، من تصانيفه: "التعرف لمذهب أهل التصوف " جمع فيه مذهبهم وأحوالهم ومعتقداتهم، و" بحر الفوائد " المشهور بمعاني الأخبار، توفي سنة 380هـ. انظر ترجمته في: الاستقامة، (3/ 82-83)، وكشف الظنون، (1/ 105- 255)، الأعلام، (5/ 295).

[34] يقول الكلاباذي: " أجمعوا – أي الصوفية – أن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها، كما أنه خالق لأعيانهم، وأن كل ما يفعلونه من خير وشر فبقضاء الله وقدره ". التعرف لمذهب أهل التصوف، (58).

ISSN : 2410-1818

قول أكثر طوائف أهل الكلام من الهشامية[35] وكثير من المعتزلة والكرامية، وهو قول الكلابية أيضا أئمة الأشعرية".[36]

وقال رحمه الله في موضع آخر: "ولهذا كان مذهب جماهير أهل السنة والمعرفة، وهو المشهور عند أصحاب الإمام أحمد وأبي حنيفة وغيرهم من المالكية والشافعية، والصوفية، وأهل الحديث، وطوائف من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم أن كون الله سبحانه وتعالى خالقا ورازقا ومحييا، ومميتا، وباعثا، ووارثا، وغير ذلك من صفات فعله، وهومن صفات ذاته، ليس من يخلق كمن لا يخلق. ومذهب الجمهور أن الخلق غير المخلوق، فالخلق فعل الله القائم به والمخلوق هو المخلوقات المنفصلة عنه".[37]

ونقل رحمه الله ما كان عليه متقدمي الأشاعرة من الحق في مسائل في التوحيد والصفات فقال: "وقال أبوالحسن في كتابه الذي سماه " الإبانة في أصول الديانة ".. " فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة ".. قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكلام ربنا وسنة نبينا، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ".[38]

وذكر رحمه الله كلاما طويلا ثم أورد كلام القاضي الباقلاني[39] في ترك التأويل وإثبات الصفات فقال: "وقال القاضي أبوبكر محمد ابن الطيب الباقلاني المتكلم – وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري - ؛ ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده قال..: فإن قال قائل: فما الدليل على أن لله وجها ويداً؟ قيل له قوله تعالى: {وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ} [سورة الرحمن:27]، وقوله تعالى: {قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [سورة ص:75]، فأثبت لنفسه وجهاً ويداً.. وقال: فإن قال: فهل تقولون إنه في كل مكان ؟ قيل له: معاذ الله؟ بل هو مستو على عرشه كما أخبر في كتابه فقال: {ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ} [سورة طه:5]، وقال الله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ}

---

[35] هم أتباع هشام بن عمر الشيباني، توفي ٢٢٦ هـ، من المعتزلة، كان مبالغا في نفي القدر، من أقواله: إن الله لا يحبب الإيمان إلى المؤمنين ولا يزينه، والموافاة في الإيمان، وأن الإمامة لا تنعقد في أيام الفتنة، وأن الجنة والنار غير مخلوقتين الآن. انظر: الفرق بين الفرق، (195)، الملل والنحل، (1/72-73).

[36] منهاج السنة، (2/ 298) باختصار.

[37] مجموع الفتاوى، (12/435-436).

[38] مجموع الفتاوى، (5/ 93)، باختصار، وانظر كلام الأشعري في الإبانة، (20).

[39] هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري، البغدادي، أصولي متكلم، من الأذكياء، من تصانيفه: "إعجاز القرآن" و" التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة " توفي سنة 403 هـ. انظر: تاريخ بغداد، (5/ 379-383)، وترتيب المدارك، (2/ 203-214)، السير، (7/ 190-193).

ISSN : 2410-1818

[سورة فاطر:10]،{ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ}[سورة الملك:16].. قال: وقال أيضا في هذا الكتاب: صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفا بها هي الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه والعينان، واليدان، والغضب والرضا". (40)

كما نقل عن أبي المعالي الجويني(41)تحريم التأويل(42) وإجماع السلف على تحريمه فقال: " وكذلك قال أبو المعالي الجويني في كتابه "الرسالة النظامية: "اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب(43) فقال: والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي، القاطع في ذلك إجماع الأمة، وهو حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة". (44)

المبحث الرابع: المصالح المترتبة على حكاية أهل السنة والجماعة قول المخالف الموافق للحق:

حكاية قول المخالف الموافقة للحق لها فوائد ومصالح وحكم تعود على الحاكي والمنهج والمخالف، ومنها:

- إظهار فضل أهل السنة والجماعة:

يتضح في طريقة أهل السنة والجماعة في التعامل مع المخالف سمو المنهج الذي يسيرون عليه، وعلو أخلاق المنتسبين إليه، وحرصهم على امتثال قيمه وتوجيهاته، ويتجلى ذلك في التزامهم عند التعامل مع المخالف بأسس وركائز حث عليها الإسلام، وأكد على عدم إهمالها والتخلي عنها ومنها

العدل والإنصاف، فذكر أهل السنة والجماعة لقول المخالف الذي لا يتعارض مع الأدلة ولا تنكره يدل على تجردهم وبعدهم عن الجور معه برد الصواب الذي في كلامه، وعدم الاعتراف به،

---

(40) مجموع الفتاوى، (5/ 98-99)، باختصار وكلام الباقلاني في كتابه الإبانة كما ذكر شيخ الإسلام في ثنايا نقله وهولا زال مفقودا.

(41) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الملقب بإمام الحرمين، ولد سنة 419هـ، من أصحاب الشافعي، أصولي متكلم، من تصانيفه: " غياث الأمم " و" الشامل في أصول الدين " و" العقيدة النظامية " ألفها لما رجع إلى نيسابور ودرس بالمدرسة النظامية، توفي سنة 478 هـ. انظر: طبقات السبكي، (5/ 165-222)، السير،(18/468-477)، منهج إمام الحرمين في العقيدة عرض ونقد(31)وما بعدها.

(42) التأويل -المذموم-الذي هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره بغير دليل.

(43) مذهب السلف إجراء نصوص الصفات على ظاهرها مع اعتقاد معانيها وتفويض كيفياتها.

(44) مجموع الفتاوى،(5/100 – 101)، وانظر كلام الجويني في العقيدة النظامية(32)، وهوما استقر عليه رأيه. انظر: درء التعارض، (2/ 17-18)، وقد نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله كلام الإمام الجويني الذي ذكره في الرسالة النظامية بعدما أورد مذاهب الناس في صفات الله. انظر: فتح الباري، (13/418).

ISSN : 2410-1818

وعلى مجانبتهم للبغي والظلم بجحد ما لديه من حق بسبب كراهته وبغض ما عليه من الباطل. قال تعالى: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ}[سورة المائدة:8]، وإن اشتدت عداوة المخالف، ومنابذته للحق وأهله، وسعيه في إيذائهم ودفع الحق الذي عندهم والتضييق عليهم، وإطفاء نور الهداية التي معهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون فيه موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون مع من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ} [سورة المائدة:8]". (45)

وقال ابن القيم رحمه الله: "فعلى المسلم أن يتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الحق ممن جاء به من وليٍّ وعدوٍّ، وحبيبٍ وبغيضٍ، وبرٍ وفاجرٍ، ويرد الباطل على من قاله كائنا من كان". (46)

وقد اعترف شيخ الإسلام رحمه الله لابن عربي القائل بوحدة الوجود بجيد آرائه في معرض نقده لسقيمها، وأباطيله أشد النقد حيث قال: "وهي مع كونها كفرًا فهو أقربهم إلى الإسلام، لما يوجد في كلامه من الكلام الجيد كثيرًا، ولأنه لا يثبت على الاتحاد ثبات غيره، بل هو كثير الاضطراب فيه، وإنما هو قائم مع خياله الواسع الذي يتخيل فيه الحق تارةً، والباطل أخرى، والله أعلم بما مات عليه". (47)

كما أن قبول الحق ولوكان من المخالف هو مقتضى التواضع، وضده الكبر الذي هو جحده ودفعه كما في الحديث: "الكبر بطر الحق وغمط الناس".

يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: "ومن هنا قال بعض السلف التواضع أن تقبل الحق من كل من جاء به وإن كان صغيرًا، فمن قبل ممن جاء به سواء كان صغيرًا أو كبيرًا وسواء كان يحبه أولا يحبه فهو متواضع، ومن أبي الحق تعاظماً عليه فهو متكبر". (48)

---

(45) الاستغاثة في الرد على البكري، (251).

(46) إعلام الموقعين، (82/1).

(47) مجموع الفتاوى، (143/2).

(48) جامع العلوم والحكم، (1/ 307).

ISSN : 2410-1818

وقال رحمه الله: "كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم". (49)

موافقة الكتاب والسنة:

الأصل في تلقي أمور الدين هو الاعتماد على الكتاب والسنة، وخاصة في أمور الاعتقاد، لأن العقيدة توقيفية فلا تثبت إلا بدليل من الشارع.

يقول ابن أبي العز رحمه الله شارح الطحاوية: "الواجب كمال التسليم للرسول صلى الله عليه وسلم، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولًا، أو يحمله شبهة أوشكًا، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل، فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما، توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول". (50)

وأهل السنة والجماعة يقدمون الكتاب والسنة ويتبعون ما وافقهما ويقبلونه مهما كان قائله، ويزنون بهما مع ما اتفق عليه المسلمون جميع الأقوال والأعمال مما له تعلق بالدين. (51)

لأن "دين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة، وما تنازعت فيه الأمة ردوه إلى الله والرسول". (52)

صحة الفطرة:

جبل الله النفوس السوية وخلقها على محبة العدل وإيثاره، وكراهية البغي والبعد عنه واستقباحه. قال ابن الوزير رحمه الله: "والإسلام بعقائده وأحكامه موافق للفطرة لا يعارضها، بل كل ما كانت العقائد والأحكام بعيدة عن الإسلام، كانت معارضة للفطرة الصحيحة مضادة لها، ففي الفطرة محبة العدل وإيثاره، وبغض الظلم والنفار منه، واستقباح إرادة الشر لذاته، لكن تفاصيل ذلك إنما تعلم من جهة الرسل ". (53)

---

(49) الفرق بين النصيحة والتعبير، (8)

(50) شرح العقيدة الطحاوية، (228).

(51) العقيدة الواسطية، (128).

(52) درء التعارض، (1/ 272).

(53) إيثار الحق، (240).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "أصل الفطرة التي فطر الناس عليها إذا سلمت من الفساد، إذا رأت الحق اتبعته وأحبته". (54)

فالحق منه ما هو كوني قدري – موجود - والواجب تجاهه معرفته والصدق في الإخبار عنه، ومنه ما هوديني شرعي والواجب تجاهه إرادته وطلبه والعمل به(55)، فهو مأمور به محبوب، ولا ينبغي مجرد اعتقاد الحق ؛ بل قصده، وعدم ترك الهدي الذي جاء به الشرع من العدل المقتضي قبول الحق وإن كان من المخالف وترك اتباع الأهواء.(56)

وضد الحق الموجود القدري الجهل والكذب، وضد الحق المقصود الشرعي إرادة الباطل والإعراض عن الحق.(57)

ولهذا ذم الله تعالى الكاذب عليه والمكذب بالصدق، وأثنى على الصدق وأهله فقال: {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾} [سورة الزمر:32-33].

وأولى الطوائف بهذا هم أهل السنة والجماعة فإنهم يصدقون، ويُصدقون بالحق من كل من جاء به ليس لهم هوى إلا مع الحق.(58)

الاحتجاج على المخالف بكلام من هو على منهجه:

لأن الحق يقبل من كل من تكلم به، إضافة إلى أن في ذلك رد على المخالف بكلام من هو على منهجه، بل ربما من نظار طريقته ومذهبه. فكثير من المنتسبين لبعض الطوائف الكلامية يتوهم أنهم حققوا في العقائد ما لم يحققه غيرهم، وأنه لا يقبل إلا كلامهم.

---

(54) مجموع الفتاوى، (241/15).

(55) المرجع السابق، (241/15).

(56) انظر: مقصد العدل عند ابن تيمية، (18-21).

(57) انظر: مجموع الفتاوى، (241/15).

(58) انظر: منهاج السنة، (190/7-192).

ISSN : 2410-1818

قال شيخ الإسلام: "ولكن كثيراً من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم، ومتوهم أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أوتي بكل آية ما تبعها حتى يؤتى بشيء من كلامهم".(59)

فالقصد من ذكر كلام بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف الاستدلال على المخالف الذي يتبعهم بكلام من يوافقه، وإن كان كل من يذكر قوله من المتكلمين وغيرهم قد لا يوافقوا في الأبواب الأخرى.(60)

ولقد عاب شيخ الإسلام على من لا يأخذ الحق إلا من طائفة، ثم يخالفها ولا يأخذ الحق الذي جاءت به فقال: "ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق ففيه شبه من اليهود الذين قال الله فيهم: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ } [سورة البقرة:91]". (61)

إبراز دقة أهل السنة والجماعة وأمانتهم في تمييز الأقوال وعزوها:

مما تميز به أهل السنة والجماعة في حكاية المقالات وعرضها الدقة في نسبتها إلى قائليها، والأمانة العلمية المقتضية للتحري والتثبت، وشمول علمهم بأقوال الموافق والمخالف.

قال سفيان الثوري رحمه الله: "إن نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وإن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره". (62)

وقال ابن عبد البر رحمه الله: "إن من بركة العلم أن تضيف القول إلى قائله".(63)

وهذا ابن القيم رحمه الله يقول عند ختامه لتفسير سورة الكافرون: "فهذا ما فتح الله العظيم به من هذه الكلمات اليسيرة، والنبذة المشيرة إلى عظمة هذه السورة وجلالتها ومقصودها وبديع نظمها، من غير استعانة بتفسير ولا تتبعٍ لهذه الكلمات من مظان توجد فيه، بل هي استملاء مما علمه الله

---

(59) مجموع الفتاوى، (100/5).

(60) المرجع السابق، (5/ 101).

(61) المرجع السابق، (5/ 100).

(62) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (4).

(63) جامع بيان العلم وفضله، (2/ 922).

ISSN : 2410-1818

وألهمه بفضله وكرمه، والله يعلم إني لو وجدتها في كتاب لأضفتها إلى قائلها، ولبالغت في استحسانها".[64]

وصرح شيخ الإسلام رحمه الله بوجوب نسبة القائل والناقل للمقالة فقال: "ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل والناقل، وإلا فكل أحد يقدر على الكذب".[65]

وعلل الشيخ الألباني رحمه الله أهمية الأمانة في نسبة الأقوال وعزوها لقائليها فقال:[66] "لأن في ذلك ترفعا عن التزوير الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: "المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور"".[67]

الخاتمة: تشمل علي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- تعدد خصائص منهج أهل السنة والجماعة.

2- صحة منهج أهل السنة والجماعة في تلقي المقالة والإخبار عنها فلا يردون كل قول ولا يقبلون إلا الموافق للحق.

3- تجرد أهل السنة والجماعة وبعدهم مما وقع فيه أهل البدع من التعصب واتباع الاهواء.

4- حكاية أهل السنة والجماعة للحق الذي في كلام المخالف لا يقتصر على مجرد الإقرار بالحق الذي فيه، بل إنكار ما فيه من مخالفة.

5- موافقة أهل السنة والجماعة في طريقتهم بحكاية قول المخالف الموافق للحق للكتاب والسنة والفطرة الصحيحة.

6- احتجاج أهل السنة والجماعة على المخالف بالحق المذكور في كلام أئمته ومتقدمي مذهبه المتابع لهم.

7- دراية أهل السنة والجماعة بالمقالات وقائليها، وأمانتهم في نسبتها وعزوها إليهم.

---

[64] بدائع الفوائد، (1/ 147).

[65] منهاج السنة/ (2/ 518).

[66] مقدمة تحقيق الكلم الطيب، (11-12).

[67] أخرجه البخاري، (5/2001)، كتاب النكاح، باب المتشبع بما لم ينل، وما ينهى من افتخار الضرة، ح (4921)، ومسلم (3/1681) كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، والتشبع بما لم يعط، ح (2129).

ISSN : 2410-1818

وفي الختام أوصي بما يلي:

1- إبراز جوانب الوسطية في منهج أهل السنة والجماعة، وتضمينها في الدراسات العقدية وغيرها، ولا سيما مع المخالف احقاقاً للحق ورغبة في هداية المخالف.

2- الالتفات إلى القضايا المتعلقة بالسلوك والآداب وربطها بأصلها العقدي، وتأصيل المسلك الصحيح عند عرضها من خلال النصوص وطريقة السلف رحمهم الله في التعامل معها.

3- أهمية الاعتدال عند دراسة المسائل المتعلقة بالمخالف دون تجاوز أوتقصير.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع:

1 - أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبي الحسن علي بن الأثير، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1418.

2 - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1408هـ.

3 - إعلام الموقعين، ابن القيم، تتحقق محمد عبدالسلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.

4 - الإبانة عن أصول الديانة، أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى 1397هـ.

5 - الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم، تقديم الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

6 - الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالله ابن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى 1436هـ.

7 - الاستقامة، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.

8 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبدالله بن عبد البر، تحقيق علي محمد معوض، عادل ابن أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ.

9 - الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق عادل بن أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.

10 - الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة عشر 1999 م.

11 - البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق علي شبري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408هـ.

12 - بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق سيد عمران، عامر صلاح، طبعة دار الحديث، القاهرة، 1428 هـ.

13 - بيان تلبيس الجهمية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق مجموعة من المحققين، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى 1426هـ.

14 - تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية 1387هـ.

ISSN : 2410-1818

15 - تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة النبوية.

16 - ترتيب المدارك، القاضي عياض اليحصبي، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

17- التعرف لمذهب أهل التصوف، أبي بكر الكلاباذي، تحقيق محمود النواوي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثالثة 1418 هـ.

18- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الاندلس، بيروت.

19- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1418 هـ.

20 - الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

21 - جامع العلوم والحكم، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1412هـ.

22 - جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبدالله بن عبد البر، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى 1414هـ.

23 - الرسائل الشخصية للشيخ محمد بن عبدالوهاب، مطبوع ضمن بحوث ندوة الشيخ محمد ابن عبدالوهاب، الجزء السادس، تحقيق صالح الفوزان ومحمد العيلقي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

24 - سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الرابعة 1405هـ.

25 - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

26 - سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ.

27 - سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية 1402هـ.

28 - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشر 1419هـ.

ISSN : 2410-1818

29 - شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ.

30 - شرح العقيدة الطحاوية، علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1413هـ.

31 - صحيح الترغيب والترهيب للمنذري، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ.

32 - صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية 1421هـ.

33 - صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.

34 - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، اعتناء محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1412هـ.

35 - الصفدية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، دار الهدي النبوي، المنصورة، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ.

36 - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم الجوزية، تحقيق الدكتور علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة 1418هـ.

37 - طبقات الشافعية الكبرى، عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، محمد الطناحي، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

38 - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، عبد الملك بن عبدالله الجويني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1412 هـ.

39 - العقيدة الواسطية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق أشرف عبد المقصود، طبعة دار السلف، الرياض، الطبعة الثانية 1420هـ.

40 - الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

41 - الفرق بين النصيحة والتعيير، عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية 1409هـ.

ISSN : 2410-1818

42 - فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وتحقيق محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبدالباقي، قصي محب الدين الخطيب، طبعة دار الريان، القاهرة، الطبعة الثانية 1409هـ.

43 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ.

44 - الكلم الطيب، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1422 هـ.

45 - المستدرك على الصحيحين، أبي عبدالله الحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.

46 - المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى 1415هـ.

47 - الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1387هـ.

48 - مجموع الفتاوى، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1416هـ.

49 - مدارج السالكين، ابن القيم، تحقيق محمد المعتصم البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة 1417هـ.

50 - مسند الإمام أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولي 1421هـ.

51 - مقصد العدل عند ابن تيمية، الدكتور شعيب أحمد المدى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولي 2014م.

52 - منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية 1409هـ.

53 - منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد، الدكتور أحمد بن عبداللطيف آل عبد اللطيف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى 1414هـ.

54 - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد بن عبدالرحمن الحطاب الرعيني، دار الكتب، الطبعة الثالثة 1412هـ.

55 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1382هـ.